

دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي للمرأة: دراسة ميدانية في مناطق
جيوب الفقر في الأردن) #

The Role of the Ministry of Planning and International Cooperation in the Economic Empowerment of Women: Field Study in the Pockets of Poverty in Jordan

مريم بني هاني*، وأمل العواودة**

Maream bani Hani & Amal Awawdeh

*وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن.

** مركز دراسات المرأة، الجامعة الاردنية، الأردن

**الباحث المراسل: drawawdeh@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2018/1/13)، تاريخ القبول: (2018/6/10)

ملخص

استهدفت هذه الدراسة تعرف دور برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي للمرأة في مناطق جيوب الفقر في الأردن، وهي المناطق التي تزيد فيها نسبة الفقر عن 25%. تكون مجتمع الدراسة من السيدات المستفيدات من المشاريع الإنتاجية المقدمة من الوزارة للنساء اللواتي يقطن مناطق جيوب الفقر، تمت الدراسة باستخدام أسلوب البحث الكمي، وبلغ حجم عينة الدراسة (162) سيدة مستفيدة، تم سحبها باستخدام العينة العشوائية المنتظمة من قوائم المؤسسات المنفذة للبرامج. وتوصلت الدراسة إلى أن البرامج المنفذة أسهمت في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من حيث تحسسين مستوى الدخل وتحسين الظروف المعيشية والغذائية والصحية والسكنية للمرأة والأسرة، ومنحت المرأة القدرة على اتخاذ القرار والتملك وإبداء الرأي وحيازة الأموال والعقار وانعكس ذلك بدوره على المرأة ومكانتها في أسرتها والمجتمع، ودلت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي تعزى لمتغير العمر والمستوى التعليمي ودخل الأسرة بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية للتمكين تعزى لمتغير الحالة الزوجية جاء ذلك لصالح النساء الأرمال. وقد نوهت الدراسة إلى بعض التوصيات التي من شأنها وضع قضايا تمكين المرأة في مناطق جيوب الفقر في قائمة أولويات السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية

البحث مستل من رسالة الماجستير للطالبة مريم بني هاني بعنوان "دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في مناطق جيوب الفقر في الاردن" والتي تم مناقشتها في مركز دراسات المرأة/الجامعة الأردنية بتاريخ 2015/7/27م.

للحكومة، وتبني المزيد من مشاريع وبرامج التمكين الإقتصادي، للتخفيف من معاناة المرأة في مناطق جيوب الفقر. وتفعيل الاستراتيجيات المعنية بالحد من الفقر.

الكلمات المفتاحية: التمكين الإقتصادي للمرأة، مناطق جيوب الفقر، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

Abstract

The study aims to identify the role of the programs of the Ministry of Planning and International Cooperation in the pockets of poverty in Jordan where the percentage of poverty exceeds 25%. The study population consisted of women who benefit from productive projects that the ministry offers for those who live in areas of poverty. The study utilized quantitative research methods. The study sample consisted of 162 women beneficiaries who were selected through systematic random sampling from the lists of the institutions that implement the programs. The main findings of the study were that the implemented programs contributed to achieving economic empowerment of women by improving the level of income, enhancing the living, nutritional, health and housing conditions for women and their families. The programs also empowered women in making decisions, ownership, expression of opinions, possession of money and assets which in turn was reflected on women's role and status in their families and society. The study found outcomes indicated the presence of variables with statistical connotations for economic empowerment which were attributed to the difference in age, level of education, and family income. There were also variables with statistical connotations for empowerment which were attributed to marital status which were in favor of windowed women. The study pointed to some recommendations that would put the issues of empowering women in the list of priorities of economic policies and development goals of the government, and adopt more economic empowerment projects and programs to alleviate the suffering of women in pockets of poverty.

Keywords: Economic Empowerment of Women, Pockets of Poverty, Ministry of Planning and International Cooperation.

المقدمة

يعد تمكين المرأة اقتصادياً أمراً ذا بال، ولهذا فقد حظي باهتمام كبير على جميع الأصعدة الدولية والمحلية، نتيجة لتزايد الاهتمام العالمي في ترسيخ حقوق الإنسان والسعي نحو القضاء على كافة أشكال التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، من أجل أحداث التغيير الإيجابي في علاقات القوة، وإعادة توزيع السلطة بين النساء والرجال، سعياً لإلغاء المعوقات والاستفادة من الفرص المتاحة والوصول للموارد ورأس المال والتحكم بهما، والقدرة على اتخاذ القرارات والخيارات الواعية، باعتبارها السمة المميزة والحساسة في تنظيم المجتمعات الحديثة والمعاصرة، الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أهدافها.

وتأسيساً على أن تمكين المرأة يتطلب وجود نهج منظم يشمل إجراءات تغييرية وتحويلية في البرامج التي تطبق على المرأة المستضعفة، مما يحدث تغييراً في المنظومة البنائية والعمليات في المجتمعات وتؤدي إلى التغيير الفكري السائد عن تبعية المرأة للرجل، والذي يمكن أن يحدث بوجود استراتيجيات وسياسيات ممنهجة تنطلق منها أنشطة وبرامج لا تخالف كثيراً الأسلوب المجتمعي الذي تعيش فيه تلك النساء، تأسيساً على ذلك كله برز الاهتمام على مختلف المستويات المحلية والإقليمية بالعمل على تنفيذ المشاريع والبرامج المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة والتي تسعى بطريقة وبأخرى إلى تحسين الدخل الاقتصادي للمرأة وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الإجمالية.

وفي ضوء ذلك وجهت وزارة التخطيط والتعاون الدولي برامجها نحو العمل على تمكين المرأة كجزء من العملية التنموية المساهمة في تخفيف حدة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية والإقتصادية لسكان مناطق جيوب الفقر وذلك من خلال تفعيل مشاركة وتعزيز إنتاجية مختلف فئات المجتمع المحلي، وزيادة الوعي والتدريب والتأهيل وتوفير فرص عمل لزيادة الدخل وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية المباشرة وغير المباشرة للفقراء في تلك المناطق.

وتشير في هذا الصدد إلى حرص الوزارة على تصميم البرنامج بصورة تكاملية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المستهدفة، وتصميم التدخلات اللازمة لتلبية احتياجات وأولويات المواطنين في تلك المناطق والنهوض بواقعهم الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، مع الحرص على تطوير آليات لاستهداف الفئات الأكثر حاجة (الفقراء، المرأة والشباب) في الاستفادة من تدخلات البرامج وتعزيز وصول هذه الفئات لفرص التنمية الاقتصادية، اذ بات واضحاً للجميع ودون أدنى شك، أن نقطة الإنطلاق في أي سياسة أو استراتيجية تنموية ناجحة هي العمل على الارتقاء بالظروف المحيطة بالمرأة والتسريع في إدماجها في عمليات التنمية (Organization for Agricultural Development Arab 1999)

وقد جاءت هذه الدراسة بهدف تسليط الضوء على دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مناطق جيوب الفقر من خلال برامجها في تمكين المرأة الأردنية اقتصادياً واجتماعياً، حيث ان الوقوف على دور وزارة التخطيط في التمكين الاقتصادي للمرأة في مناطق جيوب الفقر من الأولويات البحثية للوزارة والمؤسسات العاملة في نطاقها.

مدخل إلى الدراسة

مشكلة الدراسة

يعد تمكين المرأة من المواضيع المستهدفة لغايات تحقيق التنمية المستدامة، ويقصد بتمكين المرأة النهوض بواقعها ومساعدتها على التحرر من القيود الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها، والتمتع بحريتها ووجودها كإنسان لها حقوق وعليها واجبات، وزيادة القدرة على اكتشاف ذاتها وزيادة ثقافتها بنفسها، وشعورها بالاستقلالية النفسية والمادية، بحيث تستطيع توظيف قدراتها المهنية والفنية في إنشاء المشاريع وإيجاد عمل خاص بها، يقوم بانتزاعها من دائرة الفقر ومحاربة جميع أشكال التمييز ضدها، وتحرير ما بداخلها من قدرات ومهارات تستطيع من خلالها السيطرة على شؤون حياتها، واتخاذ القرارات التي تخصها وأسررتها ومجتمعها وصولاً بها إلى حياة كريمة.

ويعد التمكين الاقتصادي إجراء استراتيجياً يستهدف التخفيف من مشكلة الفقر لدى المرأة في الأردن، والتي بلغت نسبتها 7.4% مقارنة مع نسبة الفقر لدى الذكور والتي بلغت 6.9%، كما بلغت نسبة الفقر لدى الأسر التي أربابها من الإناث 0.9% وذلك مقابل 9.5% للأسر التي أربابها من الذكور (Department of Statistics, 2012).

لذا جاءت هذه الدراسة لبحث دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي للمرأة في مناطق جيوب الفقر، وذلك من خلال بحث مدى مساهمة برامج ومشاريع الوزارة المنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة اقتصادياً، والتعرف إلى إنجازات وزارة التخطيط في مجال النهوض بالمرأة وبناء قدراتها ومعرفة أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في التمكين الاقتصادي للمرأة.

تساؤلات الدراسة

1. هل أسهمت برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الاقتصادي تعزى لكل من المتغيرات التالية: العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومتوسط الدخل قبل المشروع، ومتوسط الدخل بعد المشروع؟

أهمية الدراسة

تنبدى أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على مظاهر التمكين الاقتصادي للمرأة في مناطق جيوب الفقر، بهدف التعرف على الأثر الإيجابي للتمكين الاقتصادي للمرأة في معالجة فقرها، وذلك من أجل تطوير برامج وسياسات وخطط استراتيجية تعمل على النهوض بالمرأة اجتماعياً واقتصادياً، وأثراء صنّاع القرار بواقع التمكين الاقتصادي للمرأة، للمساهمة في تطوير البرامج والسياسات التي تحد من مشكلة فقر المرأة وتمكينها اقتصادياً.

يؤمل من هذه الدراسة أن تسد النقص الواضح في الدراسات الميدانية التي ناقشت دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر، باعتبارها الوزارة المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

التمكين الإقتصادي للمرأة: هو عملية انتقال المرأة من مستوى اقتصادي أدنى لمستوى اقتصادي أعلى، بحيث تصبح ذات قدرات، وامكانيات في السيطرة، والتحكم بالإمكانيات والموارد والخيارات الإقتصادية المتوافرة والمتاحة، مما يكسبها استقلالية مالية، واستقلالية بشخصيتها وذاتها، بحيث تصبح قادرة على اتخاذ القرارات الإقتصادية والاجتماعية، وحل المشكلات التي تواجهها.

السيدات المستفيدات: السيدات اللواتي أستفدن من المشاريع الإنتاجية المقدمة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمُنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني، والتي شملت (جمعية مراكز الإنماء الإجتماعي، مؤسسة نهر الأردن، مؤسسة نور الحسين، الصندوق الهاشمي الأردني) واللواتي يقطن في مناطق جيوب الفقر.

مناطق جيوب الفقر: هي المناطق التي تمّ تحديدها كمناطق جيوب للفقر، بالاستناد إلى مسح نفقات ودخل الأسرة عام 2008 (Department of Statistics, 2012).

الإطار النظري

التمكين الإقتصادي للمرأة

يمتاز التمكين بأنه عملية استراتيجية ومهارة تنظيمية، تعنى بالتطوير والتحسين المستمر، وهو ما يتطلب مواكبة التغيرات التي تقوم البيئة الداخلية والخارجية للمنظمات بفرضها، (AISoudi, Musa Ahmed, 2013)، وذلك بخضوع الفرد للبرامج التمكينية، التي تعمل على تزويده بقدرات وامكانيات ومهارات متعدده كالتفدية على اتخاذ وصناعة القرارات المصيرية والاستراتيجية في شؤون حياته وشؤون أسرته، بحيث تكون ضمن نطاق قدرات كانت موجودة لديه اصلاً ولكنها لم تستغل، ولم يتم تفعيلها نتيجة لوجود عدة معوقات ومحددات.

وفي دليل التمكين القانوني للفقراء جاء تعريف التمكين، بأنه التوسع في حرية الاختيار والحركة، والزيادة في قدرات الأفراد والسيطرة على الموارد والقرارات، التي قد تؤثر في حياتهم بحيث يصبح الناس قادرين على ممارسة الاختيارات الحقيقية، فتزداد سيطرتهم على حياتهم وتنتمى ثقافتهم بأنفسهم (Awad & Another, 2013).

وقد بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي (United Nations Development, 2010) (Program) أن تمكين المرأة الإقتصادي يتضمن عملية تأمين الفرص الإقتصادية المناسبة والتي قد تشمل تشجيع العمل اللائق والمنتج وتوفير فرص الاستخدام والتوظيف الذاتي والريادية بشكل أوسع، وكذلك العمل على تحسين فرص وطرق الوصول للتمويل)، وتشمل كذلك الوضع القانوني

والحقوق للمرأة والذي يتضمن (تحسين حقوق المرأة في الميراث، والملكية، وحرية التصرف بالأرض والملكية)، وكذلك التعبير، والدمج والمشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية، كتطوير آليات مناسبة لتعزيز مشاركة المرأة في الهيئات المعنية في صنع القرار).

والجدير بالذكر أنّ التمكين الاقتصادي للمرأة هو الأساس والمنطلق في تمكينها اجتماعياً وذلك من الاستراتيجيات التي تمت الإفادة منها في بناء خطط وبرامج تنمية المرأة، حيث ان التمكين الاقتصادي يعمل على إحداث حزمة من الخدمات مالية أو غير مالية، تدعم المرأة في إيجاد مصدر دخل خاص لها (Ayoub, 2010)، وقد تمّ تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ما تمّ ذكره في محاور الاستراتيجية الوطنية، بأنها مدى زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، مما يعمل على تطوير اتجاهاتها الاجتماعية والثقافية، ويضمن لها بيئة العمل المرنة والتي تعمل على مساعدتها لتوائم ما بين مسؤوليات الرجل والمرأة في الأسرة والعمل، وكذلك قبول انخراط المرأة في مجالات متعدده، والعمل على ايجاد البيئة التشريعية الملائمة لمشاركة اوسع للمرأة في النشاطات الاقتصادية. (Al suof, 2007)

لذلك فإن التمكين الاقتصادي للمرأة محور حيويّ للنهوض بواقعها ومحاولة الوصول بها لمرحلة التمكين الاجتماعي ذلك لأن المرأة الممكنة اقتصادياً وتملك دخلاً مستقلاً لها، ستتمكن بكل تأكيد من دعم وضعها الاجتماعي سواء داخل البيت، أو في المجتمع، مما يسهم في دعم الرخاء للأسرة و المجتمع، ويجعل منها امرأة تتمتع باستقلاليتها، وأقل تبعية واعتماداً على غيرها، مما يزيد من حجم مشاركتها في المجتمعات، وزيادة قدرتها في صنع القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة داخل الأسرة وخارجها. (National Committee for Women's Affairs, 2012-2013)

مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة

تضمنت مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة مؤشرات قياس كمية وكيفية، ففي جانب ما يسمى بمؤشرات قياس كمية فقد تضمنت ما يلي: زيادة دخل الأسرة، وانعكاسه على تحسين نوعية طعام الأسرة، ونوعية لباس الأسرة، وأوضاع المسكن، واقتناء سلع معمرة جديدة، وتحسن في صحة الأسرة والمرأة، وزيادة مشاركة المرأة في قرار تعليم الأطفال وفي قرار عدد الأطفال، وانعكاس أثر الدخل كذلك على تسجيل ملكية خاصة باسم المرأة، وعلى زيادة مدخرات المرأة الخاصة مثل الأموال أو الذهب (Ayoub, 2010).

وقد تشمل المؤشرات كذلك، المساهمة الاقتصادية والتي تتضمن قياس (مستوى البطالة، ومستوى الأنشطة الاقتصادية، والدخل المتأتي من دخولها سوق العمل، والفرص المتاحة اقتصادياً والتي تشمل (نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، وعدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة)، وأيضاً المشاركة في اتخاذ القرار والتي تقاس من خلال (الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي وغير الرسمي، وكذلك مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته)، كما يعتبر مؤشر التعليم من المؤشرات المهمة في قياس التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال قياس (نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علمياً،

ونسبة التعليم للنساء، وعدد اللواتي يتلقين التعليم بمختلف المراحل، وكذلك معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدرسة أو الجامعة)، وأخيراً جاء مؤشر الصحة من المؤشرات المهمة كذلك، بحيث شمل قياس (العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل، والعناية الطبية النفسية كذلك) (2012، Baba،

آثار التمكين الإقتصادي على المرأة

يحمل التمكين آثاراً اقتصادية واضحة المعالم على المرأة، تعمل على تزويدها بالمهارات والإمكانيات المميزة، مما يكسبها نمطاً معيشياً أمنياً من خلال احساسها بالاستقلال الذاتي، والاعتماد على النفس، وتعزيز احساسها بالأمان الاجتماعي والإقتصادي، وفتح فرص عمل جديدة وإتاحة الفرصة والخيارات لها (Al-Kharouf, 2010)، وزيادة فرصها في الحصول على تسهيلات ائتمانية، واللجوء للإستفادة من القروض البنكية، سعياً منها نحو تحقيق دخل خاص بها، وهذا قد يؤدي إلى زيادة مشاركتها في تنظيم وإدارة المشروعات المختلفة (الزراعية، والزراعية الصناعية، وغيرها)، وتسهم في تسهيل بيع منتجاتها وصناعاتها الصغيرة.

وإن زيادة الاستفادة من المهارات التدريبية، قد يزودها بمهارات التسويق والتواصل مع المجتمع الذي تعيش فيه، مما يعمل على تحسين علاقاتها وتواصلها مع معارفها واصحاب السوق، وكل ذلك يمكنها من خلق روح المنافسة لديها في سوق العمل (Al-Kharouf, I, 2010)

كما إن زيادة الفرص المتاحة للمرأة تمكنها من الحصول على دخل خاص بها، والتحكم في تلك الموارد، والقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية، مما يعني امتلاكها حرية التحكم والسيطرة في جميع أمور حياتها الاقتصادية والاجتماعية، من ملكية وإرث وتعليم وغيرها، وزيادة قوة التنافس والمشاركة، وبشكل متساوٍ وموازي مع الرجل في إتخاذ مختلف القرارات السياسية والاجتماعية والإقتصادية والأسرية، ويعمق ايمانها بأهمية وجودها في النطاق العام بالإضافة للنطاق الخاص، مما يؤدي لإدماجها واشتراكها في التنظيمات النسائية كالجمعيات بنوعها، والمؤسسات النسائية المتعددة والنقابات العمالية والمهنية في المجتمع، وزيادة مشاركتها في اللجان العامة ولجان النساء، وزيادة نسبة اشغالها في الوظائف الإدارية والمهنية والمناصب العليا الأخرى، كأن تصبح وزيرة أو نائبة في المجالس البرلمانية، أو في المجالس المحلية التابعة للبلديات، مما يزيد من فرصة اثبات وجودها كمواطنة فاعلة مرشحة تارة ومنتخبة تارة أخرى (Arab Organization for Agricultural Development, 1999)

ومن الآثار الاجتماعية المميزة والتي تظهر بصورة جلية على المرأة ارتفاع المستوى التعليمي، وذلك نتيجة لادماجها في البرامج التعليمية كبرامج محو الأمية، والزامها في التعليم ما بعد مرحلة الابتدائي وصولاً إلى المراحل التعليمية العليا، وتدعيم برامج تعليم الأسرة منعاً لتذكير التعليم على حساب الإناث، وكذلك يعمل التمكين على تحسين وتنمية المناخ الثقافي والفكري للمرأة ومحيطها الاجتماعي، وذلك من خلال التنقية الفكرية للموروثات الثقافية السائدة، وتحسين وتحديث الصورة النمطية الذهنية للمرأة عن ذاتها ونظرتها للحياة الأفضل، وذلك في ظل ظروف تطور العالم المعاصر، وكنتيجة حساسة ومميزة لتغيير النمط التفكير للمرأة، في ما يتعلق بالصحة

الأنجابية والحالة الصحية، وفي قرارات تنظيم النسل والاستشارات الزوجية، والحد من كثرة المواليد، مما يشي بإمكانية الحصول على فرص معيشة فضلى ومثالية، ويأتي رفع وعي المرأة في مختلف الجوانب الصحية والثقافية والبيئية، نتيجة لادماجها في برامج المراكز التدريبية، والتي تقدم خدمات صحية وبيئية وثقافية، بحيث تصبح قادرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب خاصة في سن المراهقة، وكيفية الوقاية من الأمراض الجنسية أو الممارسات الجنسية غير الآمنة، والإفادة من كافة الفرص المتاحة لحصولها على المشورة والمعلومات والخدمات الصحية، وزيادة القدرة على تحضير الغذاء الصحي لاولادها كما ونوعاً (Arab Organization for Agricultural Development, 1999)، كل ذلك يسهم بطريقة وبأخرى في زيادة قدرة المرأة على استعادة حريتها وكرامتها كإنسانة، وبذلك تعمل على إعادة ترتيب علاقاتها مع المحيط الحيوي الداخلي والخارجي الذي تعيش فيه، وتوسيع مجالات حرياتها الاجتماعية والفكرية والثقافية، وهذا بلا شك قد يساعدها في ترميم الجزء الأعظم من التشوّهات الاجتماعية التي تمحورت على واقع المرأة ووضعها، ويسمح لها بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين، كالأب، والزوج، والأبن، وبذلك يتشكل مسار صحيحي للعلاقات التقليدية القائمة ما بين النساء وبين مختلف الأطراف تتسم بالاحترام والوقار.

آثار التمكين على مستوى الأسرة والمجتمع

كما ان للتمكين آثاراً اجتماعية واقتصادية على المرأة، فإن للتمكين كذلك آثاراً ذات بصمات مميزة على مستوى الأسرة والمجتمع، وهي تظهر عادةً من خلال زيادة دخل الأسرة، وما يترتب عليه من تحسين للمستوى المعيشي للأسرة، لتحقق مرحلة معيشية آمنة ومستقرة، وقد تصل الأسرة لتلك المرحلة نتيجة لمشاركة المرأة في عمليات الإنتاج، وانشاء مشاريع مدرة للدخل، مما يؤثر وبشكل واضح في تحسين المستوى الغذائي للأسرة من حيث الجودة وكمية الاستهلاك، ونوعية لباس الأسرة و تحسين أوضاع المسكن، و اقتناء سلع معمرة جديدة (Ayoub, 2010)، ومما يؤثر على مستوى المجتمع إن التمكين قد يكون مصدراً حيوياً للأمن الغذائي للأسر المستفيدة، والذي يتم من خلال الإنتاج الحاصل من المشاريع التي تقوم بها المرأة، سواء كانت زراعية أو حرفية أو تجارية أو خدمية وغيرها، فيتحقق بذلك ما يسمى الأكتفاء الذاتي للمجتمع والدخل الإضافي للأسرة، الأمر الذي قد يعود إلى تعدد مصادر الدخل وعدم الإعتماد على معيل واحد في الأسرة (Arab Organization for Agricultural Development, 1999)، كل ذلك قد يؤدي إلى تقليل الفجوة الغذائية ما بين الأسر بحيث يتم تعزيز و انعاش للأمن الغذائي، وذلك تحقيقاً للأهداف الإنمائية الألفية.

ومن جانب آخر فإن مشاركة المرأة في البرامج التنموية التمكينية، قد يكون لها الأثر الإيجابي في انخفاض نسبة البطالة في المجتمع والنهوض، بمستوى وواقع المجتمع الإقتصادي والإجتماعي وكذلك بمستوى العمل من الناحية المالية والاجتماعية بحيث يؤدي لوجود عمالة فاعلة ومنتجة في المجتمعات و قد يؤثر التمكين للمرأة في ارتفاع سن الزواج وذلك نتيجة وعيها بخطورة الزواج المبكر وآثاره السلبية سواء عليها أو على أطفالها. (Arab Organization for Agricultural Development, 1999)، وقد يؤدي التمكين إلى

انشاء جمعيات ومؤسسات ومنظمات حكومية وغير حكومية تعنى بالمرأة وواقعها وتدعو النساء للمشاركة فيها، كأسلوب سليم للاخذ بيد المرأة نحو تمكين من نوع اخر وهو التمكين السياسي.

أهمية التمكين

لعل أهمية التمكين تعود لما أشار اليه اصحاب الفكر الماركسي من أن تفكيك الرأسمالية هو الوسيلة لتحرير المرأة، حيث يعتبر ذلك التيار أن قمع المرأة جاء نتيجة ظهور الملكية الخاصة والتي عملت على عدم المساواة الاقتصادية، وخلق علاقات اجتماعية غير صحية وسليمة بين الرجل والمرأة، بحيث انها من أهم اسباب قهر المرأة وأضطهادها في السياقات الاجتماعية الحالية (Abdul jawad, 2011)

كما يمكن اعتبار تمكين المرأة ترجمة فعلية للأفكار التي قام ماركس وإنجلز بطرحها، والتي انبثقت من الفكرة التي تتحدث عن أن اضطهاد المرأة لم ينبع من الأفكار الموجودة في عقول الرجال، ولكن من تطور الملكية الخاصة ومعها ظهور مجتمع قائم على الطبقات، اي انهما قد اكدا ان النضال من أجل تحرير المرأة لم ينفصل عن النضال لإنهاء المجتمع الطبقي بكامله، بل النضال من أجل ترسيخ مبدأ الاشتراكية، فإن ماركس وإنجلز يؤكدان أن تطور الرأسمالية الذي تم بناؤه على نظام المصنع، قد أحدث تغيرات كبيرة في حياة البشر خاصة في حياة النساء، حيث تم إعادة النساء للانتاج الاجتماعي بعد ان تم أستبعادهن منه بشكل تدريجي وذلك مع تطور المجتمع الطبقي. (Abdul, 2011)

كما يدعو ماركس إلى اخراج القوة الكامنة من داخل المرأة، والتي لم يتم السيطرة عليها من قبل، لذلك فإنه حين تمتلك النساء العاملات تنظيمات جماعية منظمة وممنهجة، فإن ذلك يسهم بطريقة وأخرى باستقلال النساء وزيادة قدراتهن لنيل حقوقهن في ظل المجتمعات الرأسمالية المسيطرة، بحيث يؤثر ذلك وبصورة كبيرة في أسلوب حياتهن القديم والذي تركز على ابقاء ادوارهن الأنتاجية ضمن الأسرة والبيت، معتمداً على ارباب أسرهن بشكل تام، وبذلك يؤكد ماركس وإنجلز أن المنطلق المادي للعائلة، والذي كان اساساً لإضطهاد المرأة، قد انتهى بتلك الصورة من تحرير المرأة، والتي تكون في الدراسة من خلال التمكين الذي هو إجراء فعلي وحقيقي لتحرير المرأة.

وفقاً لذلك، يمكن أن نفسر لجوء المرأة للإستفادة من البرامج التمكينية، في ضوء صراع المفاهيم والإفكار والتي تفرض نفسها بقوة السيطرة والسلطة، فمن جانب نجد أن فرض النمط التقليدي لحياة المرأة، والذي يترتب عليه تهميش لدورها الإنتاجي والتشاركي ووجودها ولوواقعها، واضعاف قدرتها، والزامها بضرورة البقاء في المنزل لتأدية الدور الانجابي والرعاية، دون إعطائها ايأ من حقوقها البسيطة كإنسانة، من تعليم، وحرية وكرامة، كل ذلك سيدفع بها للخروج عن ذلك الصراع الذي خلق لها المشكلات لتقف في طوابير النساء اللواتي يبحثن عن ذاتهن، لاجتياز تلك المعيقات السلطوية بغية اختراق معتزك الانماط الحديثة، والتي نادى بها جميع حركات النهوض بالمرأة واستعادة حقوقها المسلوبة، وقد قامت الحكومات بالتخطيط ودعم تلك المطالب والعمل على تطبيقها من خلال برامجها التمكينية (Abdul Jawad, 2011).

وبحسب نظرية التعلم الاجتماعي (التقليد والمحاكاة)، فإن لجوء المرأة للإفاده من البرامج التمكينية يعود لتقليدها النساء اللواتي يتشابهن بالخصائص والمميزات السائدة لديهن، مع توافق البيئة بينهن، وكيف انهن يسعين جاهدات، لتحسين مستوياتهن المعيشية الاجتماعية والإقتصادية والسياسية وغيرها من المستويات، ويشعرها برغبة جامحة في تقليد تلك التجارب الناجحة، والدخول في معترك النجاح والتطور، تلك السيدات اللواتي يقفن امامها بمشهد تمثيلي كبطلات لمسرحية ناجحة تقدم عروضها، وتستثمر مردودها في بناء نفسها واسرتها ومجتمعها، هذا كله يبيلور علاقة طردية بين قصص نجاح المرأة وتمكين الاخرى وذلك من خلال محاكاة النماذج الناجحة من هؤلاء النساء الحضريات اذا صح التعبير (Al-Haidari, Abdel Rahim, 2000).

كما أن اعطاء المرأة الفرص المتاحة والموارد والخيارات والاقتناع بقوتها وقدرتها على الانجاز، واعطاءها الفرصة المناسبة للتحدي واثبات الذات - بحسب منظري التنشئة الاجتماعية الجندرية - سيؤدي حتماً لخلق انسانيه فاعلة ناشطة مستقلة بشخصيتها معتزة بذاتها، قادرة على حل جميع مشكلاتها (Huso, 2009).

الدراسات السابقة

اهتم الباحثون بقضايا التمكين الإقتصادي للمرأة، ولعل ابرز ما تمت دراسته وبحثه وله علاقة بموضوع الدراسة ما قام به (Matsuya & Abu Kaf, 2003) من دراسة لدور المشاريع الإنتاجية في تمكين المرأة، مستخدمين الاستبانة ومجموعات النقاش المركزة ودراسة الحالة التي تضمنت شرحاً لقصص حياة النساء في المشروع كأدوات لجمع البيانات، تكونت العينة من 133 سيدة، وقد بينت النتائج الآثار الإيجابية للمشاريع الإنتاجية، وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة والتي كانت متفقه مع هدف المشروع الرابع، الذي يَنصُّ على تعزيز تمكين المرأة الذاتي، وكذلك وضعها داخل أسرتها وبشكل عام، خلال مشاركتها الإقتصادية فيها.

كما قامت نبيلة السيوف (Al suof, 2007) بدراسة دور منظمات المجتمع المدني في التغيير الاجتماعي، وإظهار مدى الفاعلية لبرامج التمكين التي تقوم بتنفيذها بعض تلك المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية، باعتبارها أداة تغيير، وقد اشتملت الدراسة على الأسلوبين النظري والميداني، مستخدمة منهج المسح الاجتماعي في جمع البيانات حول المنظمات المعنية بالمرأة، ومنهج دراسة الحالة كذلك للمنظمات وبرامجها ومشاريعها، وتوصلت الدراسة إلى إن المنظمات التي تَمَّت دراستها ينصب اهتمامها على مجالات التمكين الإقتصادي والاجتماعي والقانوني، وتبين أن إقبال المرأة على المجال الإقتصادي يفوق إقبالها على مجالات التمكين الأخرى، وأن برامج التمكين لها مستوى مُرتفع من الفاعلية بلغ (80.388%)، حيث يتأثر مستوى الفاعلية ببعض الخصائص الديمغرافية والإقتصادية والاجتماعية للنساء المستفيدات.

وأجرت الخاروف (Al-Kharouf, 2010)، دراسة بعنوان: "دور فن التطريز في تمكين المرأة اقتصادياً" ودلت نتائج الدراسة إلى أن العمل في مهنة التطريز أدى إلى زيادة دخلهن ومساعدة أفراد أسرهن، وتوفير الدعم المادي للتعليم واصبحت بذلك نواة للبدء في مشروع خاص

جديد، ناهيك عن زيادة ثقتهن بأنفسهن، واعتمادهن على أنفسهن في الكسب، والإنفاق، مما أدى لزيادة المشاركة لديهن في القرارات الأسرية.

كما قامت الخاروف والحديدي (Al-Kharouf & Al-Hadidi, r. 2011)، بدراسة حول "مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: (دراسة تقييمية)" وقد هدفت إلى إجراء عملية تقييم لمشروع ازدهار ودوره في تمكين المرأة الأردنية، وأشارت النتائج إلى رضا المشاركات عن الدورات التدريبية وبدرجة مرتفعة، كما أن الجمعية قامت بعد تخرجهن من الدورات بتوفير فرص عمل مختلفة، إلا أنهن رغبن في تنويع فرص العمل، وفي تغيير المفاهيم السلبية السائدة والمتمثلة بثقافة العيب، لذلك تم العمل على توعية الأهالي بأهمية مشاركة بناتهم في المشروع، وأهمية المشاركة في سوق العمل وبذلك لاقت فكرة عمل المرأة قبولاً واسعاً في أوساط المجتمع.

وفي دراسة مشتركة قامت بها وزارة التخطيط والتعاون الدولي والبنك الدولي (Ministry of Planning International Cooperation & World Bank, 2011)، بعنوان "قطاع تمويل المشاريع الصغيرة في الأردن - دراسة تحليلية من منظور جندي"، وقد بينت النتائج أن نسبة الفتيات الشابات صاحبات المشاريع أعلى من نسبة الشباب الذكور، وأن معدل عدد أفراد الأسرة لأصحاب او صاحبات المشاريع كانت (6) أفراد، كذلك تبين اختلاف المستويات التعليمية بين الذكور والإناث، وقد تعرض المستفيدون والمستفيدات إلى عدة مشكلات كان أبرزها صعوبة سداد القروض، وقد تشابهت المشكلات عند الجنسين، وقد ركزت السيدات بشكل خاص على مشكلة وجود الجانب الربوي في عملية تقديم القروض، وكثرة التعقيدات والجراءات في الاستفادة من القرض، ومشكلة التعامل مع الموظفين الذكور مما يسبب لهن الاحراج.

جاءت دراسة (Sallamy, 2016) لبحث أهمية وضع إطار تشريعي منظم من أجل وضع الضوابط المساعدة على تنظيم عملية تمكين المرأة وإعطائها مكانتها في الجزائر، ليتسنى للمرأة القيام بدورها بأقل عدد ممكن من الحواجز، والمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاديات توصلت الدراسة أن وضع الإطار التشريعي المنظم ساهم في تحسين مكانة المرأة وإدماجها الاقتصادي بدون حواجز تحول دون ذلك، وانعكس ذلك من خلال التعديلات الدستورية لصالح ترقية المرأة وما انبثق عنها من قوانين وسياسات والتي جسدت من خلال تبني إستراتيجيات وطنية، انعكست على سوق العمل وتحقيق تمكين المرأة لكن ليس بالمستوى المرجو حيث تم توقيع جملة من المعاهدات والاتفاقيات التي تنظم عمل المرأة وتحد من ظاهرة التمييز الممارس ضدها من أهم الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار، اتفاقية السيداو، التي كان لها الأثر الواضح على وضع المرأة في الجزائر الذي انعكس من خلال إدراج تعديلات على الدستور وبعض القوانين الأخرى على غرار قانون العمل والضمان الاجتماعي والتقاعد.

واستهدفت دراسة (Moustafa, 2017) للتمكين الإقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط التعرف إلى الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط، من خلال القروض والمشروعات الاقتصادية الخاصة بها، والتعرف

علي اهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة اثناء تنفيذها لتلك المشروعات. أجري هذا البحث في محافظة أسيوط، وتم سحب عينة عشوائية بسيطة من النساء المعيلات من تلك القرى المحددة، وبلغ حجم العينة ٢٥٠ مبحوثة، وكان من اهم النتائج ارتفاع نسبة المبحوثات ٦٧٣،٧٣% التي يعلن أسرهن من المتزوجات، وهذا يوضح مدى الحاجة إلى محاولة البحث عن فرص عمل من خلال إقامة مشروعات ممولة من القروض بصفة عامة، وأن حوالي ٢،٣% من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أى مشكلات تواجههن من تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن، بينما نجد أن غالبية المبحوثات ٨،٩٦% من إجمالي المبحوثات قد أكدن على وجود مشكلات تواجههن في تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً بمجتمعاتهن.

وعلى صعيد الدراسات الاجنبية قام هوج واتوهارا (Hoque & Itohora, 2009)، بدراسة حول "تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة، دراسة حالة في بنغلادش"؟ هدفت الدراسة التعرف إلى واقع منظمات القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية، قد تكونت عينة الدراسة من (180) امرأة من منطقة رامبور في حي جايباندا، وتبين أن نسبة النساء النشيطات في منظمات غير حكومية (50%)، وقد بينت نتائج الدراسة: أن نسبة 21% من النساء فقط قد تم تمكينهن، وباقي النسبة لم يتم تمكينهن فعلياً، وأن ما نسبته (69%) من النساء المتمكنات اعتبرن من النساء الفاعلات في برامج القروض الصغيرة، ومن جانب آخر فقد دلت النتائج إلى أن ملكية الأراضي ووسائل الأعلام تعتبر من أهم العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والإقتصادية، وأن من العوامل المهمة في تمكين المرأة كيفية التعامل مع القروض الصغيرة وبشكل ذاتي، وكذلك مدة استخدام القروض الصغيرة والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

وفي عمل اخر قام بيبي وخان (Khan, A. & Bibi, Z. 2011)، بتقييم برامج التمكين الإقتصادي للمرأة في منطقة بلوشستان نصير آباد (مقاطعة من باكستان)، باستخدام الأدوات البحثية التالية: الاستبانة، والملاحظة، والمقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من الموظفين العاملين في مكتب المشروع، حيث تم استخدام مؤشرات معينة للتمكين وهي: القدرة على بناء القدرات المجموعة، وتخفيض عبء العمل، والقدرة على المشاركة في الأنشطة والمجالات الإقتصادية، وكذلك القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والإقتصادية المعنية، واخيراً القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق الدخل لديهن، وبينت النتائج ان المشروع قد قدم رؤى حساسة تتعلق بمسألة تمكين المرأة، وبينت كذلك أنّ هنالك تحسناً في المؤشرات الكميّة مثل: بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الإقتصادية والحد من عبء العمل، ولكنها بالنهاية أكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

أجرت سيدا، نادية شارمين (Sharmin, 2014)، دراسة بعنوان "القروض الصغيرة والأمن الغذائي وتمكين المرأة في بنغلاديش" وقد بينت النتائج أنّ القروض الصغيرة يمكنها أن تعزز قدرات المرأة لتحقيق الأمن الغذائي لها ولأسرتها، عن طريق منحها حلولاً اقتصادية واجتماعية متنوعة، كما دلت كذلك أنه على الرغم من أنّ القروض الصغيرة بالتأكيد ليست بالوصفة السحرية لتخفيف حدة الفقر، غير أنها يمكن أن تثبت نفسها كأداة مفيدة في مكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة

تحقيقاً لهدف الدراسة والوصول إلى الحقائق والبيانات حول دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب البحث الكمي، حيث أن البحوث الوصفية تسعى إلى وصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة أو الراهنة، وتقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتوفر البحوث الوصفية بيانات في غاية الأهمية، خاصة حينما يجري البحث في ميدان ما لأول مرة (ALTal, Said & 2005) (others,).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة الكلي من السيدات المستفيدات من المشاريع الإنتاجية المقدمة من برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي واللواتي يقطن مناطق جيوب الفقر، والتي تم تحديدها بناءً على تقرير مسح دخل ونفقات الأسرة للعام 2008، وهي المناطق التي تزيد فيها نسبة الفقر عن 25%، والبالغة (32) منطقتين من ضمن (11) محافظة وهي (المفرق، معان، العقبة، الكرك، العاصمة، اردب، الزرقاء، البلقاء، جرش، مادبا، الطفيلة). (دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، 2010) وبذلك بلغ حجم مجتمع الدراسة الكلي (674) سيدة.

عينة الدراسة

تم حصر عينة الدراسة من السيدات اللواتي أستخدمن من برامج المشاريع الإنتاجية، والتي شملت المشاريع الخدمية والتجارية والمهنية والزراعية والصناعية وغيرها من المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وتم تنفيذها من قبل مؤسسات وهيئات وطنية وهي (جمعية مراكز الإنماء الاجتماعي، والصندوق الهاشمي الأردني، ومؤسسة نهر الأردن، ومؤسسة نور الحسين). وذلك بأخذ نسبة 6% من السيدات المستفيدات من محور المشاريع الإنتاجية فقط، وحسب المعايير التالية: السيدات اللواتي مضى على انشاء مشاريعهن سنة أو أكثر، والسيدات اللواتي يملكن المشروع او يعملن به اي بمعنى انه مسجل باسمها، او اسم احد اقاربها (كزوجها أو والدها أو اي أحد من اقاربها). وبلغ حجم عينة الدراسة النهائية (162) سيدة، تم أخذها باستخدام العينة العشوائية المنتظمة من قوائم المؤسسات المنفذة للبرامج على النحو التالي:

مراكز الإنماء الاجتماعي: بلغ عدد السيدات اللواتي انطبقت عليهن معايير اختيار العينة السابقة ما عدده (660) سيدة وباستخدام العينة العشوائية المنتظمة تم سحب (145) سيدة وبمسافة طول تبلغ (5) مسافات، حيث كان توزيع أفراد عينة الدراسة في مناطق جيوب الفقر والتابعة لجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي كما هو موزع في الجدول رقم (4):

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدراسة في مناطق جيوب الفقر والتابعة لجمعية مراكز الإنماء الاجتماعي.

الرقم	المنطقة	عدد السيدات الكلي	عدد سيدات الدراسة
1	البادية الشمالية	146	28
2	الضليل	81	27
3	الديسة	134	12
4	سحاب	143	47
5	الطبية	81	22
6	الرويشد	75	12

الصندوق الهاشمي الأردني: بلغ عدد السيدات اللواتي أستفدن من المشاريع الإنتاجية واللواتي يتبعن المناطق التابعة للصندوق الهاشمي الأردني (91) سيدة، ولكن حسب المعايير التي تم استخدامها فإن عدد السيدات المستفيدات واللواتي تجاوز العمر الزمني لمشروعهن السنة، بلغ (14) سيدة فقط، لذلك تم شمولهن جميعاً في الدراسة، توزعت ما بين المناطق التالية (الخالدية، رحاب، الاغوار الجنوبية، الصالحية ونايفة، دير الكهف، الشونة الجنوبية)

فيما يتعلق بالخصائص الاجتماعية والإقتصادية لإفراد العينة فقد جاءت على النحو التالي:

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	5	3%
	25- أقل من 35	38	23%
	35- أقل من 45 سنة	66	41%
	45- أقل من 55 سنة	41	25%
	55 سنة فأكثر	12	7%
	الكلي	162	100%
المستوى التعليمي	امي	46	28%
	اساسي	43	27%
	ثانوي	62	38%
	دبلوم	9	6%
	بكالوريوس	2	1%
	ماجستير فما فوق	0	0%
	الكلي	162	100%

...تابع جدول رقم (2)

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعية	عزباء	8	5%
	متزوجة	97	60%
	مطلقة	8	5%
	ارملة	41	25%
	مهجورة	8	5%
عدد افراد الاسرة	الكلي	162	100%
	1-4	36	22%
	5-7	81	50%
	8 فاكثر	45	28%
	الكلي	162	100%
الحالة العملية قبل تأسيس المشروع	لم يسبق لها العمل	117	72%
	متقاعدة	16	10%
	موظفة قطاع عام	16	10%
	موظفة قطاع خاص	10	6%
	تعمل بمشروع خاص او مصلحة خاصة	3	2%
عمل ضمن المشروع	الكلي	162	100%
	نعم	124	77%
	لا	38	23%
متوسط الدخل قبل المشروع	الكلي	162	100%
	اقل من 100 دينار	67	42%
	من 100 الى اقل 200 دينار	93	57%
	300 دينار فاكثر	2	1%
متوسط الدخل بعد المشروع	الكلي	162	100%
	اقل من 100 دينار	17	10%
	من 100 الى اقل 200 دينار	77	48%
	300 دينار فاكثر	68	42%
الكلي	162	100%	

أداة الدراسة

بغية الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، تم استخدام الاستبانة كأداة مهمة وفاعلة للدراسة بهدف جمع المعلومات، تكونت الاستبانة من (3) أجزاء مختلفة تضمنت (32) سؤالاً، حيث كانت الأسئلة من النوع المغلق والمتبوع بالإجابات، وتم طرح السؤال ووضع اجاباته بطريقة متسلسلة ومتراصة وذات صلة مباشرة بالسؤال المطروح، محققه بذلك الإجابة عن أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

– **الجزء الأول:** تضمن التعرف إلى بعض الخصائص الاجتماعية والإقتصادية للسيدات المستجيبات.

– **الجزء الثاني:** وقد تضمن دراسة مظاهر التمكين الإقتصادي التي ترتبت على المرأة والأسرة نتيجة اشتراك المرأة ببرامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة تم عرض الاستبانة على لجنة من المحكمين من أساتذة قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية وجامعة البلقاء التطبيقية، بالإضافة إلى محكمين آخرين يحملون درجة الدكتوراه في علم الاجتماع ويعملون في منظمات تعنى بمجالات التمكين. وقد اوصى المحكمون بإجراء بعض التعديلات على مقياس الاجابات وذلك باستخدام مقياس (موافق، موافق بشدة، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) بدلاً من الاجابات المفتوحة، وإن يتم وضعها على شكل جداول، تسهيلاً للإجابة وللتحليل، وغاية الحصول على اجابات دقيقة وواقعية. ولما لهذه التوصيات من أثر جوهري في تحسين شكل الاستبانة، ومضمونها، فقد تم أخذها بعين الاعتبار، وتم تضمينها في الاستبانة، والتي ظهرت في الاستبانة النهائية والمعتمدة.

ثبات الأداة

تم التحقق من ثبات الأداة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test – retest)، بحيث تم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية (pilot group)، مكونة من (20) من خارج عينة الدراسة بفواصل زمني مدته أسبوعان بين الاختبار الأول والاختبار الثاني، وذلك لمعرفة وجهات النظر والآراء حول دقة فهم الأسئلة وسهولة الإجابة عنها وكذلك تركيبها اللغوي، وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون، كما تم استخدام طريقة الاتساق الداخلي كرونباخ الفا (Cronbach Alpha)، ويلاحظ ثبات معاملات الأدوات بقيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية، حيث بلغت قيمة α بالنسبة لكل محور أعلى من النسبة المقبولة وهي 60%، وبلغت معاملات ثبات الاستبانة 0,91. وقيمة كرونباخ 0,90 لمظاهر التمكين الإقتصادي.

التحليل الإحصائي

تم استخدام برنامج المعالجة الإحصائية في الدراسات الاجتماعية (SPSS)، للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها، باستخدام اساليب: الاحصاء الوصفي: تم استخراج التكرارات

والنسب المئوية لإفراد عينة الدراسة، واستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة واستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبار كرونباخ الفا للتأكد من ثبات الاداء.

الاحصاء الاستدلالي: ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، فقد تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way NOVA) ولمعرفة عائديه الفروق في مجال المظاهر (الإقتصادية او الاجتماعية) تم استخدام اختبار شيفيه للفروق.

تحليل النتائج ومناقشتها

أولاً: ما مدى مساهمة برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن درجة مساهمة برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر بشكل عام، ولكل مؤشر من مؤشرات أداة الدراسة، ويُظهر الجدول (3) تلك المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لدرجة مساهمة برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر مرتبة تنازلياً، حيث تشير بيانات أن درجة مساهمة برامج الوزارة في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.40) وانحراف معياري (0.64)، وجاءت المؤشرات في الدرجتين المرتفعة والمتوسطة، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.44-2.57).

أشارت النتائج إلى ان سبعة مؤشراً من أصل تسعة عشر مؤشراً من مظاهر التمكين الإقتصادي قد حازت على درجة مرتفعة لدرجة مساهمة الوزارة في تمكين المرأة اقتصادياً، بحيث جاء مؤشر **تلبية حاجات الأسرة في أول الرتب**، مما يشير إلى محاكاة وملازمة تلك البرامج للواقع المعيشي للأسر في تلك المناطق، وإن الأسرة قد باتت تنعم بالعيش الكريم والحياة الهائلة من خلال تلبية حاجاتها الضرورية، وتتفق النتيجة تلك مع ما توصلت إليه دراسة (Ministry of Planning, International Cooperation, 2011) من ان (81.7%) من النساء يرغبن في تحسين الأوضاع الإقتصادية لأن تلك المشاريع تُشكّل مصدر الدخل الأساسي والوحيد لكثير من أصحاب وصاحبات المشاريع وأسرهن،

وقد احتلّ المرتبة الثانية مؤشر **اكتساب المرأة القدرة على إدارة المشروعات** بمتوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري بلغ (0.67)، للدلالة على اكتسابهن مهارات وقدرات جديدة في الإدارة واتخاذ القرارات في مختلف الشؤون الإدارية والمهنية، وتوافق تلك النتيجة ما جاءت به دراسة (KHAN & BIBI, 2011) من ان هنالك تحسناً في المؤشرات الكمية كبناء القدرات، والمشاركة في الأنشطة الإقتصادية، والحد من عبء العمل، كما انها تتفق مع دراسة (AI-Kharoufl, 2010) التي ترى أنّ مشاركة النساء في التدريب أسهمت في تطوير مهارتهن

الشخصية والمساعدة في مواجهة الصعوبات الإدارية والتنظيم المالي لمشاريعهم، كما انها اتفقت مع دراسة (Al suof, 2007) والتي أكدت أن المرأة أصبحت تملك مهارة إدارة المشاريع المعنية في زيادة دخل الأسرة وتنويع المصادر.

كما زادت قدرة المرأة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تواجه اسرتها، حيث احتل ذلك المؤشر المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي بلغ (4.17) وانحراف معياري بلغ (0.77) وبدرجة مرتفعة كذلك، مما يعني أن النساء قد أصبحن قادرات على حل مشاكلهن بصورة سليمة وموضوعية، ومواجهة المشكلات الاقتصادية التي قد تعاني منها الأسر، وتتفق هذه النتيجة كذلك مع دراسة (Ministry of Planning, International Cooperation & World Bank, 2011) التي ترى أن المرأة ونتيجة استفادتها من المشاريع الصغيرة قد أسهمت بصورة مقبولة ولكنها متوسطة، بتحسين اوضاعها المالية.

اما المؤشر الذي احتل المرتبة الرابعة فهو ما عني واهتم بمدى امتلاك المرأة للقدرة الشرائية والذي حاز على متوسط حسابي بلغ (4.08) وانحراف معياري بلغ (0.81)، والذي دل أن المرأة قد باتت تمتلك مهارات التواصل والاندماج مع مختلف القطاعات التنافسية للإعمال، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Al-Kharouf, 2010) والتي أكدت على أن افتقار النساء إلى المهارات الإدارية اللازمة يجعلهن غير قادرات على المنافسة في قطاعات الأعمال غير التقليدية، ولكن تبلورت تلك المهارات بعد التحاقهن بتلك البرامج التمكينية، وعلى صعيد آخر ومهم فقد جاء مؤشر زيادة حرية التصرف في ممتلكاتها الخاصة في المرتبة الخامسة وبمتوسط حسابي بلغ (4.01) وانحراف معياري (0.85)، لتؤكد ان تلك البرامج قد أسهمت في خلق حرية من نوع خاص تتعلق بالمرأة، أصبحت من خلالها قادرة على التصرف في ممتلكاتها الخاصة، وذات استقلالية مادية واقتصادية، وتمتع بالوعي الاقتصادي نتيجة تمتعها بالاستقلال الذاتي، والاعتماد على النفس، معززة بذلك احساسها وشعورها بالأمان الاقتصادي الذي تعيش فيه، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Al suof, 2007) والتي ترى أن التمكين الاقتصادي يزيد من حرية تصرفها بعائدها المالي خاصتها، وجاء في المرتبة السادسة مؤشر التعرف على طرق ترشيد الاستهلاك في الموارد الطبيعية والصناعية (الماء، الكهرباء...)، وبمتوسط حسابي بلغ (3.87)، وانحراف معياري بلغ (780)، والذي اكد على تطوير قدرة النساء في معرفة الطرق الترشيدية للاستهلاك في مختلف الموارد الطبيعية والصناعية، وزيادة الوعي المعرفي بكل ما يتعلق بشؤون حياتهن وأسرهن، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Matsuya & Abu Kaf, 2003) التي بينت في دراستها أن التمكين يزيد من الفهم المعرفي لدى السيدات ويشمل المعارف المختلفة، أما ما يخص مؤشر التحسن في أوضاع المسكن فقد جاء في الرتبة السابعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.70) وانحراف معياري (1.08)، محققاً بذلك فرصة لتلك الأسر للخروج من المساكن الفقيرة التي لا تشمل المرافق الصحية والتهوية الجيدة المناسبة للفرد، وخلق بيئة سليمة صحية قادرة على إيجاد شخص سليم وصحيح جسدياً وعقلياً، يتمتع بحياة هانئة وصحية وملبية لجميع احتياجاته، الغذائية، والتعليمية، والصحية وغيرها، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Coordinating Body for Social, 2010) والتي بينت أن غالبية المساكن في المناطق الفقيرة تتأثر بمستوى الدخل لديهم.

ومن جانب آخر بينت النتائج أنّ اثني عشر مؤشراً احتلت الدرجة المتوسطة، لمدى مساهمة وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر.

وقد جاءت هذه المؤشرات مرتبة تنازلياً بحسب أهميتها على النحو التالي: استخدام وسائل تدفئة جديدة (صوبات وقود طبيعي، صوبات كهرباء...)، مما يشير إلى نتيجة مهمة وحساسة، وهي أن تلك الأسر أصبحت تعيش حياةً مستقرةً وأمنة، متجاوزة الحاجات الأساسية للعيش الكريم.

وأكدت دراسة (Coordinating Body for Social Solidarity, 2010)، أن الأسر في تلك المناطق تعتمد على المشتقات البترولية والطبيعية في التدفئة، ولكنها لا تملك سخانات شمسية أو تدفئة كهربائية، مما يؤكد لنا أنه ومن خلال اشتراكهم في تلك البرامج قد فُتِح لهم المجال لاستبدال تلك الطرق التقليدية على التدفئة واستخدام وسائل بديلة وحديثة كهربائية أو شمسية.

تقبل الحداثة وتغيير التوجه الفكري في استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة كالهاتف الخليوي، والكمبيوتر، والتلفزيونات ... وغيرها)، مما يعني تخطي المرأة افقاً واسعاً للتمتع بميزات الحضارة والتكنولوجيا وانعكس ذلك إيجاباً على فكرها وصل شخصيتها نتيجة لانفتاحها على العالم الخارجي، وإن كان انفتاحاً محدوداً في بعض الأحيان، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Haniti & Abdul Razzaq, 2007) في أن مستوى حداثة الممتلكات المنزلية يعد من أكثر المؤشرات أهمية في تعرف مستوى الفقر لدى الأسر الفقيرة.

صيانة البيت كطلاء وتجديد البناء وغيره والذي حاز على متوسط حسابي بلغ (3.20)، وانحراف معياري بلغ (1.19)، مما يعني أنّ المرأة ونتيجة لوجود فائض مادي لديها من الدخل المتأني من المشروع، دفع بها للتفكير في تغطية احتياجات أخرى، تعدت الاحتياجات الأساسية للمعيشة كالصيانة، والإصلاح لبيتها،

قدرة المرأة على إمتلاك أموال خاصة بها سواء أموال نقدية، أو مجوهرات، أو حتى راتبها المستقل، وتملك العقارات كشراء بيت أو أرض أو مزرعة، وتلك من النقاط المضيئة في واقع تمكين المرأة، والتي تأتي نتيجة وجود دخل خاص بها، حيث اكدت دراسة (Hoque & Itohora, 2009) على أن من أهم العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والإقتصادية هي تحقق مؤشر الملكية النقدية او العينية.

زيادة استخدام المرأة لوسائل النقل وبمتوسط حسابي بلغ (3.14) وانحراف معياري بلغ (1.08) وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Al-Kharouf, I & Al-Hadidi, 2011) التي بينت أنّ التمكين قد زاد في استخدام النساء لوسائل النقل.

وقد زادت المقدرة لدى النساء في تقديم الضمانات للاستفادة من التسهيلات الائتمانية للحصول على قروض مما رفع من مؤشر قدرتها على الحصول على القروض وهي نتيجة إيجابية ظهرت بسبب وجود دخل خاص بالسيدة والمتأني من مشروعها، أو نتيجة قيام الزوج برهن راتبه ككفالة تسمح لها بالاستفادة من القروض وغيرها، والذي يُعطي مؤشراً اجتماعياً جيداً يبين حجم القناعة التي تولدت لدى الرجال بأهمية المشروع، وبأن المرأة هي شخصٌ فاعلٌ ومنتجٌ ويستحق

الدعم، وتتفق تلك النتيجة مع دراسة (Al suof, Nabila, 2007) والتي أكدت أن برامج التمكين زادت من حرية المرأة في الوصول للموارد المادية والفنية،

وفيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بالسكن الذي تقطنه المرأة والتي تضمنت (صيانة المرافق الصحية وزيادتها في البيت، وزيادة عدد الغرف في المسكن (بناء جديد))، فهذه المؤشرات تعكس الاكتفاء النفسي والمادي الذي وصلت اليه المرأة وزيادة الوعي لديها بأهمية تحسين ظروفها واحوالها المعيشية وتغيير نظرتها المستقبلية، والذي ترتب عليه خلق شعور محفز لديها بضرورة تأمين نفسها وأولادها من المجهول، وتلك النتيجة توافقت مع ما وصلت إليه دراسة (الخاروف والحديدي، 2011) والتي أكدت أن زيادة الوعي لدى السيدات تؤدي بهن لتحسين اوضاعهن وظروفهن المعيشية لهن ولأسرتهن، وقد أكدت تلك النتيجة ما جاء في دراسة (Coordinating Body for Social Solidarity, 2010) بخصوص عدد الغرف حيث أن غالبية الأسر الفقيرة وبنسبة (41,5%) تعيش في غرفتين، وان أغلب المساكن تكون مملوكة وبنسبة بلغت (61%)، وقد اتفقت النتيجة ايضا مع دراسة (الخاروف، 2010)، بأن السيدات ونتيجة عملهن بالمشروع قد قمن بتوسعة مساكنهن.

جدول (3): مساهمة برامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر.

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المساهمة
5	تلبية حاجات الأسرة	4.44	1.55	1	مرتفعة
19	اعطاءك القدرة على إدارة المشروعات الصغيرة	4.29	0.67	2	مرتفعة
6	القدرة على مواجهة المشاكل والإزمات الاقتصادية التي تواجه اسرتك	4.17	0.77	3	مرتفعة
4	امتلاك القدرة الشرائية	4.08	0.81	4	مرتفعة
3	حرية التصرف في ممتلكاتك الخاصة	4.01	0.85	5	مرتفعة
18	التعرف على طرق ترشيد الاستهلاك في الموارد الطبيعية والصناعية (ماء وغيره..)	3.87	0.78	6	مرتفعة
9	تحسن إوضاع المسكن	3.70	1.08	7	مرتفعة
17	استخدام وسائل تدفئة جديدة (صوبات وقود طبيعي، صوبات كهرباء)...	3.50	1.09	8	متوسطة

...تابع جدول رقم (3)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة المساهمة
16	استخدام وسائل تكنولوجيا حديثة (هاتف خلوي، كمبيوتر، تلفزيونات ... وغيره)	3.41	1.09	9	متوسطة
12	صيانة البيت مثل طلاء وغيره	3.20	1.19	10	متوسطة
2	امتلاك أموال خاصة بها (نقدية، ومجوهرات، راتب مستقل)	3.19	1.18	11	متوسطة
15	استخدام وسائل نقل	3.14	1.08	12	متوسطة
7	الحصول على تسهيلات ائتمانية	3.09	1.05	13	متوسطة
14	صيانة المرافق الصحية مثل الحمامات أو المطبخ وغيره	3.05	1.14	14	متوسطة
8	الحصول على قروض	2.88	1.05	15	متوسطة
1	الملكية عقار (بيت، أرض، مزرعة)	2.69	1.10	16	متوسطة
13	زيادة المرافق الصحية في البيت مثل الحمامات او مطبخ وغيره	2.68	1.09	17	متوسطة
11	زيادة عدد الغرف في المسكن (بناء جديد)	2.59	1.11	18	متوسطة
10	السكن ملكا بعد ان كان إيجاراً	2.57	1.11	19	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.40	0.64	متوسطة	الدرجة الكلية

ثانياً: هل يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغيرات (العمر، والمستوى التعليمي، والحالة الإجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، ومتوسط الدخل قبل المشروع، ومتوسط الدخل بعد المشروع).

أولاً: العمر

لمعرفة اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمظاهر التمكين الإقتصادي تعزى لمتغير العمر تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يظهر الجدول (4)،

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي والتي تعزى لمتغير العمر.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	العمر	المجال
0.58	3.65	5	أقل من 25 سنة	مظاهر التمكين الإقتصادي
0.58	3.45	38	25- أقل من 35	
0.68	3.47	66	35- أقل من 45	
0.68	3.18	41	45- أقل من 55	
0.40	3.51	12	55 سنة فأكثر	
0.64	3.40	162	المجموع	

يتبين من الجدول (4) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمظاهر التمكين الإقتصادي في ضوء متغير العمر، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير العمر استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت في مجال المظاهر الإقتصادية (1.735) وبمستوى دلالة (0.145) بحسب جدول (5). مما يعني أن المرأة تحتاج إلى التمكين بمختلف فئاتها العمرية وقد يعكس ذلك تدني المستوى المعيشي للسيدات في مناطق جيوب الفقر.

جدول (5): تحليل التباين الأحادي لايجاد دلالة الفروق للتمكين الإقتصادي تعزى لمتغير العمر.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مظاهر التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	2.827	4	0.707	1.735	0.145
	داخل المجموعات	63.960	157	0.407		
	المجموع	66.788	161			

ثانياً: المستوى التعليمي

لمعرفة اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمظاهر التمكين الإقتصادي تعزى لمتغير المستوى التعليمي تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي كما يظهر في الجدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي والتي تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المستوى التعليمي	المجال
0.67	3.30	46	أمي	مظاهر التمكين الإقتصادي
0.72	3.31	43	اساسي	
0.52	3.56	62	ثانوي	
0.86	3.28	9	دبلوم	
0.32	3.44	2	بكالوريوس	
0.64	3.40	162	المجموع	

ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (7)، حيث تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الإقتصادي تعزى لمتغير المستوى التعليمي استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة إذ بلغت في مجال المظهر الإقتصادي (1.544) وبمستوى دلالة (0.192)، مما يعني أن المرأة تحتاج إلى التمكين بمختلف مستوياتها التعليمية ناهيك عن أن المستوى التعليمي للمرأة في مناطق جيوب الفقر منخفض.

جدول (7): تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالة الفروق للتمكين الإقتصادي والتي تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مظاهر التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	2.528	4	0.632	1.544	0.192
	داخل المجموعات	64.260	157	0.409		
	المجموع	66.788	161			

ثالثاً: الحالة الإجتماعية

لمعرفة إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمظاهر التمكين الإقتصادي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يظهر في الجدول (8)،

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية	المجال
0.60	3.49	8	عزباء	مظاهر التمكين الإقتصادي
0.54	3.50	97	متزوجة	
0.64	3.47	8	مطلقة	
0.75	3.56	41	ارملة	
0.90	3.11	8	مهجورة	
0.64	3.40	162	المجموع	

ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (9)، حيث تُشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة إذ بلغت (3.066) بمستوى دلالة (0.018).

جدول (9): تحليل التباين الأحادي لاجاد دلالة الفروق للتمكين الإقتصادي تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مظاهر التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	4.838	4	1.210	3.066	0.018*
	داخل المجموعات	61.949	157	0.395		
	المجموع	66.788	161			

ولمعرفة عائدة الفروق لمجال المظاهر الإقتصادية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية تم استخدام اختبار (شيفيه) للفروق، حيث يظهر من الجدول (10) أن الفرق جاء لصالح المرأة الأرملة والتي من المؤكد انها تحتاج للتمكين أكثر من غيرها فهي تعيل أسرة وتقوم بدور الاب والام معاً.

جدول (10): اختبار شيفيه للفروق للتمكين الإقتصادي تعزى لمتغير الحالة الإجتماعية.

الفئة الحالة الإجتماعية	المتوسط الحسابي	ارملة	متزوجة	عزباء	مطلقة	مهجورة
ارملة	3.56	-	0.06	0.07	0.09	0.45*
متزوجة	3.50	-	-	0.01	0.03	0.39*
عزباء	3.49	-	-	-	0.02	0.38*
مطلقة	3.47	-	-	-	-	0.36*
مهجورة	3.11	-	-	-	-	-

*الفرق دال احصائياً عند مستوى (0.05)

متوسط دخل الأسرة قبل تأسيس المشروع

لمعرفة اذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمظاهر التمكين الإقتصادي تعزى لمتغير متوسط الدخل قبل تأسيس المشروع تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يظهر الجدول (11)،

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة قبل تأسيس المشروع.

المجال	متوسط دخل الأسرة قبل تأسيس المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر التمكين الإقتصادي	اقل من 100 دينار	68	3.33	0.67
	من 100 إلى اقل من 200 دينار	91	3.47	0.63
	300 دينار فاكثر	3	2.95	0.30
المجموع		162	3.40	0.65

ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات، ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (12)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة قبل تأسيس المشروع استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة إذ بلغت في مجال المظاهر الإقتصادية بلغت (1.447) وبمستوى دلالة بلغ (0.238).

جدول (12): تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالة الفروق للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة قبل تأسيس المشروع.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مظاهر التمكين الإقتصادي	بين المجموعات	1.201	2	0.601	1.447	0.238
	داخل المجموعات	65.586	159	0.415		
المجموع		66.787	161			

متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع، وكما يظهر في الجدول (13)،

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع.

المجال	متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر التمكين الإقتصادي	أقل من 100 دينار	17	3.16	0.63
	من 100 إلى أقل من 200 دينار	77	3.30	0.67
	300 دينار فأكثر	68	3.58	0.57
المجموع		162	3.40	0.64

ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA)، وجاءت نتائج تحليل التباين على النحو الذي يوضحه الجدول (14)، وتشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة إذ بلغت في مجال المظاهر الإقتصادية استناداً إلى قيمة (ف) المحسوبة إذ بلغت (5.243) وبمستوى دلالة (0.006)،

جدول (14): تحليل التباين الأحادي لإيجاد دلالة الفروق للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع.

المجال	متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مظاهر التمكين الإقتصادي	أقل من 100 دينار	17	3.16	0.63
	من 100 إلى أقل من 200 دينار	77	3.30	0.67
	300 دينار فأكثر	68	3.58	0.57
المجموع		162	3.40	0.64

ولمعرفة عائلية الفروق في مجال المظاهر الإقتصادية تبعاً لمتغير متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع، تم استخدام اختبار (شيفيه) للفروق وكما هو موضح في الجدول (15)، يظهر أن الفرق جاء لصالح فئة (300 دينار فاكثر)، عند مقارنتهم مع فئة (أقل من 100 دينار). وهذا ما يؤكد على أهمية تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية في مناطق جيوب الفقر لما لها من دور هام في تحسين دخل الأسرة.

جدول (15): اختبار شيفيه للفروق للتمكين الإقتصادي تعزى لمتغير متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروع.

الفئة متوسط دخل الأسرة بعد تأسيس المشروعية	المتوسط الحسابي	300 دينار فاكثر	من 100 إلى أقل من 200 دينار	أقل من 100 دينار
		3.58	3.30	3.16
300 دينار فاكثر	3.58	-	0.28	0.42*
من 100 إلى أقل من 200 دينار	3.30	-	-	0.14
أقل من 100 دينار	3.16	-	-	-

*الفرق دال احصائياً عند مستوى (0.05)

نتائج الدراسة

كان لبرامج وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الدور الفعّال والمؤثر في تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق جيوب الفقر، حيث تمثّلت الجوانب الإيجابية التي انعكست عليها وعلى أسرتها بالوقائع الآتية:

- حققت تلك البرامج للمرأة دوراً حيويّاً مميّزاً تمثل في تنمية إحساسها بالاستقلال الذاتي، والاعتماد على النفس، وتقوية وتعزيز الإحساس لديها بالأمان الاجتماعي والإقتصادي، من خلال اكتسابها مهارات، وقدرات جديدة في الإدارة، واتخاذ القرارات، وفي مختلف الشؤون الإدارية والمهنية والشخصية.
- غدت المرأة قادرة على حل مشاكلها ومشاكل أسرتها المادية والاجتماعية بصورة سليمة وموضوعية، ومواجهة المشكلات الإقتصادية التي قد تعاني منها الأسر، كما باتت السيدات المستفيدات يمتلكن مهارات التواصل والاندماج مع القطاعات التنافسية، للأعمال غير التقليدية، والتمتع بميزة ارتفاع القدرة الشرائية.
- عملت البرامج على خلق إطار من الحرية للمرأة بحيث أصبحت قادرة على التصرف في ممتلكاتها الخاصة، وذات استقلالية مادية، واقتصادية، فضلاً عن تمتعها بدرجة عالية من الوعي والإدراك، نتيجة اعتمادها على نفسها، واكتسابها شعور الاستقلال الذاتي، معززة

- بذلك إحساسها وشعورها بالأمان الإقتصادي الذي تعيشه، مما زاد من حرية تصرفها بالعائد المادي الذي تمتلكه.
- كما أنّ تلك البرامج ، قد ساعدت في رفع الإدراك المعرفي لدى السيدات عن الطرق الترشيدية للاستهلاك في مختلف الموارد الطبيعية والصناعية.
- أثرت البرامج كذلك في تحسن أوضاع المسكن لدى الأسرة والمرأة، مما حقق لتلك الأسر الفرصة الجيدة لتطوير مساكنهم القديمة، والتي قد لا تشملها المرافق الصحية الأساسية، والتهوية الجيدة، مما خلق بيئة صحية قادرة على إيجاد شخص سليم ، ومُعافى جسدياً وعقلياً.
- زيادة الشعور بالأمان الإقتصادي لدى المرأة، وامتلاكها لحرية الاستقلال المالي، فكان ذلك دافعا لها، للادخار المالي، أو شراء مقتنيات أخرى كالمجوهرات أو غيرها، والحصول على عقار خاص بها نتيجة وجود دخلها الخاص ، وكذلك زيادة القدرة على استخدام وسائل النقل، التي حُرمت منها لأسباب مادية واجتماعية.
- ساعدت البرامج كذلك في فتح فرص عمل جديدة وإتاحة الفرصة والخيارات للسيدات المستفيدات للإفادة من الموارد المادية والفنية، فالتسعت فرص الحصول على تسهيلات ائتمانية وفرص الإفادة من القروض البنكية،
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ ، للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير العمر استناداً إلى أن المرأة بحاجة للتمكين في مختلف مراحلها العمرية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للتمكين الإقتصادي تُعزى لمتغير المستوى التعليمي سيما ان العينة المبحوثة غالبيتها من ذوات التعليم المنخفض مما يعني انهن بحاجة للتمكين الإقتصادي.
- تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ تُعزى لمتغير الحالة الاجتماعية وجاءت النتائج لصالح المرأة الارملة فهي من تحتاج التمكين بدرجة اكبر من النساء المتزوجات او العازبات.

التوصيات

- تمخضت الدراسة عن توصيات تستهدف ايجاد الحلول لما يقف حائلاً دون تمكين المرأة:
- ضرورة وضع قضايا تمكين المرأة في مناطق جيوب الفقر في قائمة أولويات السياسات الاقتصادية والأهداف التنموية للحكومة.
- تبني المزيد من مشروعات وبرامج التمكين الإقتصادي، والاجتماعي لما لها من مردود محسوس في التخفيف من معاناة المرأة في مناطق جيوب الفقر.

- تفعيل الاستراتيجيات المعنية بالحد من الفقر، من خلال تنفيذ البرامج والمشاريع الفاعلة والتي تشمل المجتمعات، والفئات المستهدفة، والشركاء في التنمية، من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية كذلك.
- العمل على زيادة وتفعيل مهارات التدريب في مناطق جيوب الفقر، والتي تعمل على تنمية القيادات النسائية، بحيث يتم التركيز على التدريبات المعنية بالمهارات الإدارية والمهنية، ومهارات الاتصال وقضايا التنمية، والنوع الاجتماعي ومفهوم التمكين، وكذلك تحفيز المرأة وتعزيز ثقها بنفسها ووجودها.
- إيجاد برامج توعوية هادفة تمس واقع المرأة الاجتماعي، والإقتصادي، والقانوني، كالتوعية القانونية بحقوقها وواجباتها، ووضعها في المجتمع، والتركيز على حقوقها الإنسانية من حق الحياة والكرامة والتعليم، مما قد يكون له الأثر الواضح في التخفيف من مظاهر العنف ضدها وانخفاض المستوى التعليمي بين النساء في تلك المناطق.

References (Arabic & English)

- Abdul Jawad, Mustafa Khalaf. (2011). *The Theory of Contemporary Sociology*, 2nd ed., Amman: Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
- Arab Organization for Agricultural Development. (1999). *Comprehensive National Study on Increasing the Participation of Rural Women in Development and Development Projects in the Arab World*.
- Awad, Mohsen & Chalabi, Alaa & Othman, & Mu'taz Bellah. (2013). *Legal Empowerment for the Poor*, First Edition, Arab Organization for Human Rights and UNDP.
- Ayoub, Raida. (2010). *The Social Feasibility of Microenterprises and their Impact on Women in the Syrian Rural*. Unpublished doctoral dissertation, Damascus University, Damascus, Syria.
- Baba, Eman. (2012). *Small and Medium Enterprises as a Tool for the Empowerment of Women in Algeria (2011-2011) - Field study involving women from small and medium enterprises*. Unpublished Master Thesis, University of Qasdi Marbah - Department of Management Sciences, Algeria, Algeria.

- Coordinating Body for Social Solidarity. (2010). *Women's Poverty in Jordan: Characteristics and Processes Generating it*, Amman-Jordan.
- Department of Statistics. (2010). *Poverty Report in Jordan "Based on 2008 Household Expenditure and Income Survey"*.
- Haniti, Dukhi & Abdul Razzaq, Bashir (2007). Determination of Poverty Indicators in Rural Southern Jordan. *The UAE Journal of Food and Agriculture*, 19 (1), 1-15.
- Hayek, Mahmoud. (2007). *The Role of Microfinance Projects in Reducing Poverty and Unemployment in Poverty Pockets (Case Study in Mafrq Governorate)*. Unpublished Master Thesis, Amman: The University of Jordan.
- Al-Haidari, Abdel-Rahim Abdel-Rahim. (2000). *Lectures in the basics of psychology*, Alexandria University, Alexandria.
- Hoque, M. & Itohora, Y. (2009). *Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme: A Case Study from Bangladesh*, 5(3), 244-250.
- Huso, Esmat (2009), *Social and Cultural Dimensions*, First Edition, Amman, Jordan: Dar Al Shorouk Publishing and Distribution.
- Al-Kharouf, Amal. (2010). Role of Embroidery Art in Empowering Women Economically, *Jordanian Journal of Arts*, Yarmouk University, Jordan, 3 (1), 49-64.
- Al-Kharouf, Amal & Al-Hadidi, Samar. (2011). Ezdehar Project and its Relationship to the Empowerment of Jordanian Women: An Evaluation Study, *Journal of Humanities and Social Sciences*, University of Jordan, 38 (1).
- Khan, A & Bibi, Z. (2011). *Women's Socio- Economic Empowerment Through Participatory Approach. A Critical Assessment*. *Pakistan Economic and Social Review*. 49(1),133-148.

- Matsuya, Yoko. & Abu Kaf, Fatima. (2003). Productive Projects and Empowering Women, *Population and Development Journal*, General Secretariat of the Supreme Council for Population, 9 (9-10), 1-26.
- Ministry of Planning, International Cooperation and World Bank. (2011). *Microfinance Sector in Jordan - An Analytical Study from a Gender Perspective*.
- Moustafa H. Ghanem; Gamal. El-Din Rashed . Effat A. El Hamed & Soha Ibrahim Mohamed Ali Awad. (2017). Socio-Economic Empowerment of Breadwinners Women in Rural Assiut Governorate, *Assiut J. Agric. Sci.*, (48) No. (3) (312-326).
- National Committee for Women's Affairs. (2013). *National Report: Jordanian Women's Progress on Economic. Social and Cultural Rights*, 2012-2013.
- Salamy, Moneera. (2017). Women and the problematic of economic empowerment in Algeria, *Aljazeera J.* (5) NO, 183- 202 P,
- Sharmin, Syeda Nadia. (2014). *Microcredit, Food Security and Women Empowerment in Bangladesh*. Lund University. Course SMIV90.
- AlSoudi, Musa Ahmed. (2013). Impact of Empowering Task Forces on Enhancing their Performance in Jordanian Hospitals Case Study: Al Isra Hospital, *Jordan Journal of Business Administration*, Volume 9 (1), 70-60.
- Al suof, Nabila. (2007). *Civil society organizations and social change. Study of the effectiveness of Jordanian women empowerment programs (1989-2005)*. PhD thesis, University of Jordan. Ammaan Jordan.
- Tal, Said and others, (2005). *Scientific Research Methods*, Amman: Dar Al-Warraaq Publishing and Distribution.

- United Nations Development Program. (2010). *Human Development Report 2010*, Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.
- Zoghoul, Emad Abdel Rahim. (2006). *Theories of Learning*, Amman: Dar Al Uloom for Investigation and Printing.